رؤية معاصرة في التعدُّد الوظيفي لاستعمال الأداة (أمَّا) في القرآن الكريم والموروث اللغويّ

أ.م. د. كريم حمزة حميري جاسم
كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) / أقسام بابل

Contemporary vision in the multifunctionality of the use of the tool (Ama) in the Holy Qur'an and linguistic heritage

Asst.Porf.Dr. Karim Hamza Hamidi Jassim
Imam Al-Kadhim College (peace be upon him)
Email : kareemkareemxx@yahoo.com

ملخص البحث

حَمَلَ البحثُ رؤيةً جديدةً في وظيفة الأداة (أمَّا) في النَّحو العربيّ، لا أزعمُ أنَّها مبتكرةٌ في مجملها، ولكنَّني سعيتُ في جمع ما قاله النَّحويون في وظائفها عمومًا، والوصول إلى نتيجة موحدة، مفادها أنَّ الأداة (أمَّا) تحملُ معنى التفصيل، لا الشرط، وأنَّ معنى الشرط لا يتوافقُ معها، ولا مع طبيعة التركيب الشرطي؛ لذا قُسِّمَ البحثُ على مبحثين، الأول منهما ذكرتُ فيه الوظائف النَّحويَّة للأداة (أمَّا) عند النَّحويين، وقد نقلتُها كما هي عندهم، لأُبيِّن موقفهم منها، وأمَّا المبحثُ الآخرُ فقد أثبتُ فيه عدم شرطيَّة هذه الأداة، بالاعتماد على بعض النصوص القرآنيَّة وعلى آراء بعض النَّحويين النابهين برؤيةٍ عصريةٍ تحترمُ القديمَ وتبحثُ عن جديدٍ.

الكلمات المفتاحية : التعدد الوظيفي ، الأداة (أما) ، القرآن الكريم ، الموروث اللغوي .

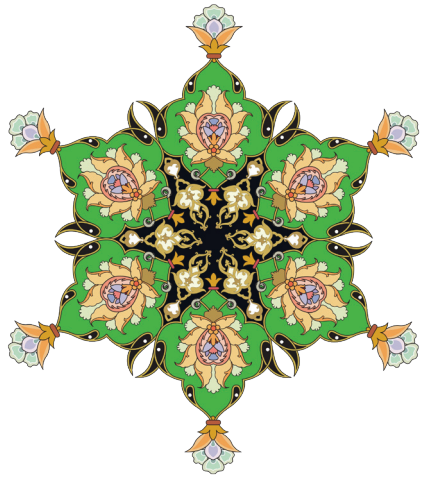

Abstract

The research carried a new vision in the function of the tool (either) in Arabic grammar I do not claim that it is innovative in its entirety but I sought to collect what the grammarians said about its functions in general and to reach a unified conclusion that the tool (either) carries the meaning of detail not the condition and that the meaning of the condition is not compatible with it nor with the nature of the conditional structure; Therefore the research was divided into two sections the first of which I mentioned the grammatical functions of the tool (as) for the grammarians and I transferred it as they have it to show their position on it and as for the other topic it was proven that this tool is unconditional relying on some Qura'nic texts and the opinions of some careful grammarians With a modern vision that respects the old and searches for the new.

Keywords: multifunctionality, the tool (ma), the Holy Qur'an, linguistic heritage.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

المقدِّمة

الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيِّدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وبعد؛

فمن القضايا التي استقراها النحويون قديمًا – وإن كان استقراؤهم لها ناقصًا – هي الأداة (أمَّا)، فلو ألقيتَ نظرةً سريعةً في كتبِ النَّحو المتقدِّمة، لوجدْتَ أنَّهم يكادون يجمعون على أنَّ هذه الأداةَ متضمنةٌ معنى الشرط، بل يذهبُ بعضهم إلى أنَّ معنى الشرط لا يفارقها، ولا تخرج هذه النَّظرة عمَّا أسسوه من قواعد صارمة فيها، وما تمسَّكوا به من آراء حَكَمَتهم فيها النظرة الشكلية للنصوص اللغوية، والصناعة النحويَّة المتعسفة في الغالب.

من هنا شرعتُ بكتابةِ بحثٍ يحملُ رؤيةً جديدةً في وظيفة هذه الأداة، لا أزعمُ أنَّها مبتكرةٌ في مجملها، ولكنَّني سعيتُ في جمع ما قاله النَّحويون في وظائفها عمومًا، والوصول إلى نتيجة موحدة، مفادها أنَّ الأداة (أمَّا) تحملُ معنى التفصيل، لا الشرط، وأنَّ معنى الشرط لا يتوافقُ معها، ولا مع طبيعة التركيب الشرطي؛ لذا قُسِّمَ البحثُ على مبحثين، الأول منهما ذكرتُ فيه الوظائف النَّحويَّة للأداة (أمَّا) عند النَّحويين، وقد نقلتُها كما هي عندهم، لأُبيِّن موقفهم منها.

وأمَّا المبحثُ الآخرُ فقد أثبتُ فيه عدم شرطيَّة هذه الأداة، بالاعتماد على بعض النصوص القرآنيَّة وعلى آراء بعض النَّحويين النابهين برؤيةٍ عصريةٍ تحترمُ القديمَ وتبحثُ عن جديدٍ.

والحقُّ يجب أن يُقال في هذا الموضع، وهو أنَّ ما سيرد في هذا البحث ليس كلُّه من بنات فكر الباحث، فقد سبقنا في عرضِ الفكرةِ – اختصارًا – عددٌ من النَّحويين، وأخيرًا أرجو أن أكون قد بيَّنت شيئًا من أسرار هذه الأداة في هذا البحث المتواضع، فإنْ أكن كذلك فهذا من فضل ربِّي وإن كانت الأخرى فحسبي أني قد سعيت، واللهُ الموفق لكلِّ خير .

المبحث الأوَّل: التعدد الوظيفي للأداة (أمَّا) عند النَّحويين

هي من الأدوات النَّحويَّة التي تتنازعها أكثر من وظيفة نحويَّة، قال النحويون فيها: هي حرفٌ إخباري تضمن معنى الشرط[١]، والتفصيل[٢]، والتوكيد[٣]؛ إذ إنّه حرف شرط وتوكيد دائماً، وحرف تفصيل غالباً[٤]. وقد اختُلِف بشأن هذه الأداة، فهناك من يرى أنها تخلو من معنى الشرط وهو الصواب، وهناك من يرى أنّها تتضمن معنى الشرط؛ لأنّها تقوم مقام أداة أخرى هي (مهما) وفعلها (يكن) والتقدير: (مهما يكن من شيء)، لذلك لا يلي هذه الأداة فعل؛ لأنّه لو وليها، لتُوهم أنّه فعلُ الشرط[٥]. يقول (سيبويه): ((وأمّا «أمّا» ففيها معنى الجزاء. كأنّه يقول: «عبد الله مهما يكن من أمرهِ فمنطلق». ألا ترى أنّ «الفاء» لازمة لها أبداً))[٦]. فـ(سيبويه) يرى أنّ هذه الأداة متضمنة لمعنى الشرط؛ لأنها تحلُّ محلَّ الأداة (مهما)، كذلك لوجود (الفاء) الرابطة الملازمة لها، ولكن هذه (الفاء) تنماز من (الفاء) الرابطة في جواب الشرط، في أنّ (الفاء) الرابطة تقترن بجواب الشرط عندما يكونُ غيرَ صالحٍ لأنْ يكونَ شرطاً لذلك تقترن به لتربطه بالشرط وتجعل بينهما مناسبة لفظية، أمّا إذا كان الجوابُ صالحاً، فلا تقترن به هذه (الفاء)، في حين أنَّ (الفاء) التي تقترن بجواب (أمّا) تبقى ملازمة لهذه الأداة لا تنفك عنها، ولا يُمكنُ حذفها ولا الاستغناء عنها إلّا في مواضع الضرورة.

وقد يكون وجود هذه (الفاء) مع تراكيب أخرى متضمنة معنى الشرط، كالتراكيب التي تتصدرها أسماء موصولة، هو الذي يحدد دلالة الجملة على الشرطية؛ إذ إنّ الصفات الموصولة قد تتضمن معنى الشرط ويستدل على ذلك بوجود (الفاء) في سياقها، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ

(١) ينظر الأزهية في علم الحروف، للهروي: ١٥٣.
(٢) ينظر شرح ابن عقيل، لابن عقيل: ٢/ ٣٥٨، والمطالع السعيدة، للسيوطي: ٤٥٨.
(٣) ينظر مغني اللبيب، لابن هشام: ١/ ٨٢.
(٤) ينظر أوضح المسالك، لابن هشام: ٤/ ٢٠٩.
(٥) ينظر المطالع السعيدة، للسيوطي: ٤٥٨ .
(٦) الكتاب: ٤/ ٢٣٥ .

أَلِيمٍ﴾ [سورة التوبة/ من الآية٣٤] . فالاسم الموصول هنا تضمن معنى الشرط وهو ما أطلق عليه السيوطي ((شبه الشرط))[١].

ولا يخلو هذا القياس من ضعفٍ من حيثُ التركيب والدلالة، فتركيب (الذي... ف) قد يتضمن معنى الشرط، في حين أنَّ تركيب (أمَّا... ف) يفتقدُ إلى النسق الشرطي المعروف هذا من جهة التركيب، وأمَّا من جهة الدلالة، فتركيب (الذي) قد يتضمن معنى التعليق، ففي الآية المتقدِّمة تعلَّق قوله: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ بعدم إنفاقهم الذهب والفضة التي أكنزوها، وهذا المعنى (أي: التعليق) لا ينطبق عليه تركيب (أمَّا) وسيأتي إثبات ذلك في المبحث الثاني إن شاء الله.

وتحدّث ابنُ جني عن فاء (أمَّا) في باب (إصلاح اللفظ) قائلًا: ((اعلم أنّه لما كانت الألفاظ للمعاني أزِمّة، وعليها أدِلّة، وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة، عُنيت العرب فأولتها صدراً صالحاً من تثقيفها وإصلاحها. فمن ذلك قولهم: «أمّا زيدٌ فمنطلقٌ»: ألا ترى أنّ تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنّك كأنّك قلت: «مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ»، فتجد «الفاء» في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدمة عليهما. وأنت في قولك: «أمّا زيدٌ فمنطلقٌ»، إنّما تجد «الفاء» واسطة بين الجزأين ولا تقول: «أمّا فزيدٌ منطلقٌ»، كما تقول فيما هو في معناه: «مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ». وإنّما فُعِل ذلك لإصلاح اللفظ))[٢].

وهذا القولُ يُفسِّرُ مجيء (الفاء) مع (أمَّا) تفسيرًا دلاليًّا، وهو في الوقتِ نفسِهِ يُحاولُ أن يُفرِّقَ بين وجودها مع تفسير (أمَّا) بـ(مهما)، ووجودها من دون تفسير، وفي ذلك كُلِّه إشارة إلى اختلاف التركيبين اللذين يتضمنان (أمَّا) و(مهما)، ومن ثَمَّ جاز لنا أن نبعدَ (أمَّا) عن الشرط كما سيأتي تفصيله في المبحث الثاني.

وقد تحدّث الرضي عن هذه الأداة وذكر أنّ لها معنيين: تفصيل مجمل، واستلزام شيء

(١) الأشباه والنظائر: ٣/ ٢٥١.
(٢) الخصائص: ١/ ٣١٢.

لشيء، أي إنّ ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، لهذا السبب قيل: إنّ فيها معنى الشرط؛ لأنّ معنى الشرط، هو استلزام شيء لشيء، أي استلزام الشرط بالجزاء، وإنّ هذا المعنى لازم لها في مواقع استعمالها جميعًا بخلاف معنى التفصيل، فإنّها قد تتجرد منه[1].

ويرى (الرضي) في بيان معنى الشرط في هذه الأداة أنّها حرف بمعنى (إنْ) وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضٍ تكرارها، وهو لا يؤيد رأي (سيبويه) على أنّ هذه الأداة هي بمعنى (مهما)، ويستدل على ذلك بكون (أمّا) حرف، و(مهما) اسم؛ لأنّ معنى (مهما يكن من شيء فزيدٌ قائمٌ): (إنْ كانَ شيء فزيدٌ قائمٌ)[2].

أمّا (ابن هشام) فيستدل على شرطية هذه الأداة بملازمة (الفاء) لها، ويبين أنّها ليست عاطفة ولا زائدة، ولو كانت للعطف لم تدخل على الخبر؛ لأنّ الخبر لا يعطف على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها[3].

وأمّا معنى التوكيد فيها فيذكر ابن هشام رأي (الزمخشري)، فيقول: ((وأمّا التوكيد فقلّ من ذكره، ولم أرَ من أحكم شرحه غير «الزمخشري»، فإنّه قال: فائدة «أمّا» في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: «زيدٌ ذاهبٌ»، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنّه لا محالة ذاهب وأنّه بصدد الذهاب وأنّه منه عزيمة، قلت: «أمّا زيدٌ فذاهبٌ» ولذلك قال «سيبويه» في تفسيره: «مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ»، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنّه في معنى الشرط))[4].

هذه معظم الآراء التي تداولها النحويون في (أمَّا)، وسنترك مناقشتها في المبحث الثاني، الذي خصصناه لإثبات عدم شرطيَّة هذه الأداة.

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٦٦– ٤٦٧.
(٢) ينظر المصدر نفسه: ٤/ ٤٦٧-٤٦٩.
(٣) ينظر مغني اللبيب: ١/ ٨٠.
(٤) المصدر نفسه: ١/ ٨٢.

المبحث الثاني : الأداة (أمَّا) حرف تفصيل، لا شرط

لا يمكننا أنْ نقولَ إنَّ الأداة (أمَّا) من أدوات الشرط غير الجازمة؛ بل هي حرفُ تفصيلٍ؛ وذلك للأسباب الآتية:

١ – أدوات الشرط لها الصدارة في الكلام، فلا يتقدَّم عليها شيء في الغالب، وقد يتقدَّم جواب الشرط على بعض الأدوات كـ(إنْ، وإذا، ولو)، أمَّا الأدوات الأُخرى فلا يتقدَّم عليها شيء، قال ابنُ السرَّاج عن الأدوات الأُخَر: ((وسائرُ الحروف (أي: أدوات الشرط) فإنَّهُ يستحيل في الأسماء منها والظروف. من وجوهٍ في التقديم والتأخير))[١]. ولكن لو تتبعنا النصوص القرآنيَّة التي ترد فيها الأداة (أمَّا)، لوجدنا أنَّها قد سُبقت بكلام، ولم أجد نصًّا قرآنيًا غير مسبوق بكلام أي أنَّ هذه النصوص تتحدث عن كلامٍ قد سبقها، وإنَّما جاءت (أمَّا) والتراكيب التي بعدها لتفصيل هذا الكلام، وأنَّ كثرة استعمال هذا المعنى قد أقرَّها بعض النحويين، ولكنَّهم اشترطوا تكرارها[٢]، قال ابن هشام: ((وَأمَّا التَّفْصِيلُ فَهُوَ غَالبُ أحوالها))[٣].

ومن أمثلة هذا المعنى في القرآن الكريم قوله تعالى في سورة الكهف في الحادثة[٤] التي وقعت بين موسى والخضر عليهما السلام: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٧٨﴾ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴿٨٠﴾ فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴿٨١﴾ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ ذَٰلِكَ

(١) الأصول: ٢/ ١٥٩.
(٢) ينظر ارتشاف الضرب، لأبي حيَّان: ٤/ ١٨٩٣، ومغني اللبيب: ١/ ٨١.
(٣) مغني اللبيب: ١/ ٨١.
(٤) لتفصيل أحداث هذه القصة ينظر كتاب قصة موسى مع الخضر عليهما السلام، أبو العباس محمد بن جبريل الشحري: ٣٧، وكتاب سيدنا الخضر عليه السلام، سيد سلامة غنمي: ٥٥ – ٦٠.

تَأۡوِيلُ مَا لَمۡ تَسۡطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرًا ﴿٨٢﴾﴾[الكَهف من الآية ٧٨ الى الآية ٨٢].

فنلاحظ أنَّ الأداة (أمَّا)، التي وردت في ثلاثة مواضع قد سُبقت بكلام. ولا شك في أنَّ معنى التفصيل لا يمكنُ أن تؤدِّيه (مهما)، التي فسَّر بها النحويُّون معنى (أمَّا)، يقول الشيخ خالد الأزهري في حديثه عن معاني (أمَّا): ((والثالث: معنى التفصيل، وهذا لا يشعر به (مهما)، ولهذا لا يكاد يُعثَرُ عليها إلاّ مُردفة بأخرى معطوفةً عليها))[1]، وهذا اعترافٌ صريح من الأزهري بأنَّ معنى (أمَّا) هو التفصيل – بدلالة تكرارها – ولا يستقيم هذا المعنى مع عبارة (مهما يكن من شيء)، الذي لا يستساغ مع تكرار الأداة (أمَّا) في معظم النصوص التي ترد فيها.

ومعنى التفصيل هو السمة البارزة لـ(أمَّا) في القرآن الكريم، ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ ۝١١﴾ [الضُّحَى من الآية ٩ الى الآية ١١] يقول ابن عاشور عن هذه الجمل: ((وَصُدِّرَ الْكَلَامُ بِـ (أَمَّا) التَّفْصِيلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ تَفْصِيلٌ لِمُجْمَلِ الشُّكْرِ عَلَى النِّعْمَةِ ... وَقَدْ قُوبِلَتِ النِّعَمُ الثَّلَاثُ الْمُتَفَرِّعُ عَلَيْهَا هَذَا التَّفْصِيلُ بِثَلَاثَةِ أَعْمَالٍ تُقَابِلُهَا. فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّفْصِيلُ عَلَى طَرِيقَةِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ الْمُرَتَّبِ))[2]، أي إنَّ هذه الجمل المفصلة تقابل جملًا أخرى قد سبقتها.

٢- إنَّ الأداة (أمَّا) لم يذكرها أحدٌ من النحويين المُتقدِّمين من بين أدوات الشرط الجازمة، أو غير الجازمة، وإنَّما أقحمها بعضُ النحويين المُتأخِّرين، كابن الحاجب، وابن مالك، والرضيِّ، وابن هشام في دائرة الشرط، ظنًّا منهم أنَّها منها[3].

٣- معنى الشرط كما هو متفق: ((وقوعُ الشيء لوقوع غيرِهِ))[4]، أي إنَّ الشرطَ سببٌ في الجواب غالبًا، وهذا المعنى لا نجدُهُ في تركيب (أمَّا)، فلو نظرنا إلى قول الإمام علي عليه السلام

(١) شرح التصريح: ٤/ ٢٣٢.
(٢) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٤٠١.
(٣) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة: ٥٢، وفي التركيب اللغوي، د. مالك المطلبي: ٨٤.
(٤) المقتضب، للمبرد: ٢/ ٤٥.

من كلامٍ له وقد استبطأ أصحابه إذنه لهم في القتال بصفين: ((أَمَّا قَوْلُكُمْ: أَكُلَّ ذَلِكَ كَرَاهِيَةَ الْمَوْتِ! فَوَ اللهِ مَا أُبَالِي دَخَلْتُ إِلَى الْمَوْتِ أَوْ خَرَجَ الْمَوْتُ إِلَيَّ))[1]، نجد أنَّ قولهم: (أكُلَّ ذلك كراهية الموت) لم يكن سببًا في عدم مبالاته بالموت، فهو لم يبالِ بالموت سواءٌ أقالوا هذا القول أم لم يقولوا[2]. قال السيوطي: إنَّ أبا حيَّان ذكر أنَّ بعضَ أصحابنا قال: لو كانت (أمَّا) شرطًا لتوقَّفَ جوابُها على شرطها، مع أنَّكَ تقول: (أمَّا عِلْمًا فزيدٌ عالمٌ)، فهو عالمٌ، إن ذكرتَ العلم، أو لم تذكرْهُ، بخلاف: (إنْ قامَ زيدٌ قام عمرٌو)، فقيامُ عمرو مُتوقِّفٌ على قيام زيد[3].

٤- احتجَّ النحويُّونَ بشرطيَّة (أمَّا) بلزوم الفاء في جوابها، وهذه الحُجَّة لا تستقيمُ من ثلاثة وجوه: أوَّلها: أنَّ الفاء ليست رابطةً للجواب عند قسم من النحويين، وإنَّما هي زائدةٌ لازمة، كما لزمت الباء صيغة (أفعل به) في التعجُّب[4]. والثاني: أنَّ هذه الفاء يجوز حذفُها[5]. والثالث: وهو الأهمُّ أنهَّا لو كانت رابطةً حقًّا لجواب الشرط، لالتُزِمَ فيها قياسُ الفاء الرابطة فكانت غير لازمة للفعل[6] في مثل قول كُثيِّرٍ عزَّة[7]:

وما أنصَفَتْ: أمَّا النساءُ فبغَّضَتْ ... إلينا، وأمَّا بالنَّوالِ فضَنَّتِ

ومثلُهُ في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ

(١) شرح النهج، لابن أبي الحديد المعتزلي: ٤/ ٢٢١.
(٢) ينظر تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة (رسالة ماجستير مخطوطة)، كريم حمزة حميدي: ١٠٩.
(٣) لم أجد هذا القول في كتب أبي حيَّان، وإنَّما نُسِبَ إليه في همع الهوامع، للسيوطي: ٤/ ٣٥٥، وحاشية الصبّان: ٤/ ٦٢. ونَسَبَ ناظرُ الجيش هذا القول إلى بعض المغاربة، ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩/ ٤٥٠٧.
(٤) ينظر حاشية الصبان ٤/ ٦٣، وحاشية الخضري: ٢/ ٢٠٠.
(٥) يكون حذفها في الضرورة الشعرية، أو في ندور في النثر، ومثال حذفها قول الشاعر:
فأمَّا القتالُ لا قتالَ لديكُمُ ... ولكنَّ سيرًا في عراض المواكبِ
ينظر: المقتضب ٢/ ٦٩، وشرح المفصَّل، لابن يعيش: ٩/ ١٠٤، وأوضح المسالك: ٤/ ٢٣٤ - ٢٣٥، وخزانة الأدب: ١/ ٤٥٢.
(٦) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٥٥.
(٧) ينظر ديوانه: ٦٥. والنَّوال: العطاء، وضنَّت: بخلت.

فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥]، وقوله: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ﴾ [الفجر: ١٦]، إذ اقترنت فاء (أمَّا) في الآيتين بالجملة الفعليَّة التي فعلها مضارع (يقول)، وهذا الاقتران ليس من مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء غالبًا.

وقد فرَّق الدكتور إبراهيم الشمسان بين فاء (أمَّا) وفاء الجزاء، قائلاً عن الأولى: إنَّها ((قد أسهمت[١] في تضليل النحاة فحسبوها (فاء الجزاء)... ولم يُلاحظوا الفرقَ بين الفاءين، وهو أنَّ فاء الجزاء إنَّما تجيء في أحوالٍ خاصَّةٍ يكون الجزاء ممَّا لا يصلح أن يكونَ شرطًا، أمَّا فاء (أمَّا) فهي فاء تلازمها ملازمةً شديدة، ولا يمكنُ أنْ يتمَّ التركيب إلاّ بهما معًا، ونخلُصُ من هذا كلِّهِ إلى أنَّه لابدَّ من النظر إليهما على أنَّهما أداتان مزدوجتان يُشكِّلان نمطًا تركيبيًّا على هذا النحو: «أمَّا...فـ...»))[٢].

٥- فسَّرَ سيبويه قولهم: (أمَّا عبدُ الله فمنطلقٌ)، بقوله: ((كأنَّه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلقٌ))[٣]، فتوهَّمَ كثيرٌ من النحويين المُتأخِّرين أنهَّا حرفُ شرطٍ بمعنى: (مهما يكن من شيء)، ولم يعلموا أنَّ سيبويه كان قولُهُ فيها تفسيرَ معنًى للتقريب، لا تقدير إعراب، وأنَّه ليس من الضروري أن يُطابقَ الإعرابُ المعنى[٤]، قال ابنُ جنِّي: ((وليس يمتنع أن يكونَ تفسيرُ المعنى مخالفًا لتقدير الإعراب... وسيبويه كثيرًا ما يُمثِّلُ في كتابه على المعنى فيتخيَّلُ من لا خبرةَ له: أنَّه قد جاء بتقديرِ الإعراب، فيحمِلُهُ في الإعراب عليه، وهو لا يدري، فيكون مخطئًا، وعنده أنَّه مُصيبٌ، فإذا نُوزِعَ في ذلك قال: هكذا قال سيبويه وغيرُهُ))[٥]. وقال الرضيُّ في ذلك: ((تفسيرُ سيبويه لقولهم: (أمّا زيدٌ فقائمٌ) بـ: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ، فليس لأنَّ (أمَّا) بمعنى (مهما)، وكيف، وهذه حرفٌ، و(مهما) اسمٌ، بل قصدُهُ إلى المعنى البَحْت؛ لأنَّ معنى: (مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ)، إنْ كان شيءٌ فزيدٌ

(١) في الأصل: (ساهَمتْ)، والصواب ما أثبت.
(٢) الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ١٣٥.
(٣) الكتاب: ٢/ ٣١٢.
(٤) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٥٢.
(٥) المنصف: ١/ ١٣١ – ١٣٢. وينظر الخصائص: ١/ ٢٧٩ – ٢٨٤.

قائمٌ، أي: هو قائمٌ ألبتَّة))[١] .

وهناك إشكالٌ آخر هو كيف نُفسِّرُ حرفًا باسمٍ وفعل؟، قال المُراديُّ: ((ما ذكر من قوله: «أما كمهما يك» لا يعني به أن معنى (أمَّا) كمعنى (مهما) وشرطها؛ لأنَّ (أمَّا) حرف، فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما، وهي قائمة «مقامهما»؛ لتضمنها «معنى الشرط»))[٢]. فعلى الرَّغم من اعتراض المرادي على تفسير الحرف بالاسم والفعل عاد ليقول: إنَّها قائمة مقامهما، وأنَّها متضمنة معنى الشرط!.

٦- صرَّح قسمٌ من النحويين بأنَّ (أمَّا) ليست شرطيَّةً، وجعلوها حرف تفصيل، أو حرف إخبار[٣]، وأمَّا قولُهُم بأنهَّا حرفُ شرطٍ، فقد حِمُلَ على المجاز، قال الدسوقي (ت١٢٣٠هـ): ((التحقيق أنَّها حرفُ إخبارٍ نائبةٌ عن فعل الشرط، لا أنَّها موضوعةٌ للشرط... ولو كانت موضوعةً للشرط لاقتضت فعلاً بعدها فهي قد أغنت عن الجملة الشرطيَّة، وعن أداة الشرط، وهي من أغربِ الحروف؛ لقيامها مقامَ أداة شرط وجملة شرطيَّة))[٤] ، وذهب بعضهم إلى أنهَّا لا تأتي للشرط إلّا في الشعر[٥] .

٧- جاز في تركيب (أمَّا) ما لم يجز في غيره من تراكيب الأسلوب الشرطي، من حيث الفصل بينها وبين فائها؛ إذ تسامح النحويون في مجيء جملة تامَّة بينهما، قال المراديُّ: ((لا يجوز أن يفصل بين (أمَّا) والفاء بجملة، إلا إن كانت دعاء، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينها وبين أما. نحو: أما اليوم، رحمك الله، فالأمر كذا))[٦]. وكان الأصلُ عند النحويين أن

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٦٩، وينظر شرح الدماميني: ١/ ٢٢٩، وشرح الأشموني: ٣/ ٦٠٦، ٢٩٨، وشرح التصريح: ٤/ ٢٣٠.
(٢) توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٠٥.
(٣) ينظر الأزهية: ١٥٣، والاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، للبطليوسي: ١/ ٢٨، وشرح ابن الناظم: ٢٧٩، وحاشية الصبان: ٤/ ٦٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ٥٩، والجملة الشرطيَّة عند النحاة العرب: ١٣١ - ١٣٧.
(٤) حاشية الدسوقي: ١/ ١٥٥.
(٥) ينظر التهذيب الوسيط في النَّحو: ٢٩٣.
(٦) الجنى الداني: ٥٢٤.

يفصل بينهما بجزء من الجواب[١].

٨- الفاء الواقعة في جواب الشرط لا يعملُ ما بعدها بما قبلها، بخلاف فاء (أمَّا) التي أجاز النحويون عمل ما بعدها بما قبلها، قال المراديُّ: ((أن الفاء، الواقعة جواباً لها، يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها. وهذا متفق عليه في الجملة))[٢].

وقد أثبت الدكتور فخر الدين قباوة عدم شرطيَّة (أمَّا) - لا في الشعر، ولا في النثر - بأدلَّةٍ كثيرة ختمها بقوله: ((والحقُّ أنَّ المعنى الأصلي الثابت لـ(أمَّا) هو التوكيد والتفصيل، أمَّا الشرط فمستفادٌ من القصر الذي تتضمَّنه، ولذلك كان ذكرها بين أحرف الشرط إقحامًا لا مُسوِّغَ له))[٣].

إذًا يُمكننا القولُ وفقًا للأدلَّةِ المُتقدِّمة: إنَّ الأداةَ (أمَّا) ليست من أدوات الشرط، وإنْ دلَّت على هذا المعنى، فإنَّ هذه الدلالة تأتي عن طريق التأويل، لا عن طريق اللفظ والنظم، ولا عن طريق الدلالة، وليس هذا وحسب، بل إنَّ تراكيبها لا تشابه تراكيب الأدوات الشرطيَّة الأُخَر، ولذا ثبت لنا إبعاد (أمَّا) من أدوات الشرط غير الجازمة.

نتائج البحث

في ختام هذا البحث توصلتُ إلى عددٍ من النتائج التي أحسبُ أنَّها جديرةٌ بالنَّظرِ في تقريرِ مصيرِ وظيفة الأداة (أمَّا) من بين أدوات الشرط، وهي على النَّحو الآتي:

أثبت البحث عدم شرطيَّة (أمَّا) خلافًا لما ذكره عدد كبير من النحويين، وقد كانت أدلَّةُ هذا الإثبات مستمدة من آراء بعض النحويين المهتمين بالمعنى، والمبتعدين عن التعسف في الأصول النَّحوية التقليدية، ولا سيَّما المتأخرين منهم، يُزادُ على ذلك الاستعانة بشواهدَ تراثيةٍ مهمةٍ كالقرآن الكريم ونهج البلاغة والشعر العربي؛ لتعزيز تلك الأدلَّةِ وتقويتها.

إنَّ معنى التفصيل هو السمة البارزة لـ(أمَّا) في القرآن الكريم، ونهج البلاغة، والموروث

(١) ينظر شرح ابن الناظم: ٥١٠، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٣٠٥، وشرح التصريح: ٢/ ٤٢٩.
(٢) الجنى الداني: ٥٢٦.
(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٥٩.

اللغوي عمومًا، بدلالة تكرارها، وإنَّ هذا المعنى لا يستقيمُ مع عبارة (مهما يكن من شيء)، الذي لا يستساغ مع تكرار الأداة (أمَّا) في معظم النصوص التي ترد فيها.

إنَّ معنى الشرط ((وقوعُ الشيء لوقوع غيرِهِ)) - أي إنَّ الشرطَ سببٌ في الجواب غالبًا، وهو ما أُطلق عليه مصطلح (التعلُّق) - لا ينطبقُ على تراكيب (أمَّا).

وهمَ كثيرٌ من النحويين المُتأخِّرين في أنَّ (أمَّا) حرفُ شرطٍ بمعنى: (مهما يكن من شيء)، وأنَّ سببَ الوهم هو تفسيرُ سيبويه لها بهذا المعنى، ولم يعلموا أنَّ سيبويه كان قولُهُ فيها تفسيرَ معنًى للتقريب، لا تقدير إعراب، وأنَّه ليس من الضروري أن يُطابقَ الإعرابُ المعنى.

صرَّح قسمٌ من النحويين بأنَّ (أمَّا) ليست شرطيَّةً، وجعلوها حرف تفصيل، أو حرف إخبار، وأمَّا قولُهُم بأنَّها حرفُ شرطٍ، فقد حُمِلَ على المجاز.

هناك فرقٌ كبيرٌ بين الفاء الواقعة بعد (أمَّا) والفاء الرابطة لجواب الشرط، وإنَّ احتجاجَ النَّحويين لشرطيَّة (أمَّا) بلزوم الفاء في جوابها، لا يستقيمُ من ثلاثة وجوه: أوَّلها: أنَّ الفاء ليست رابطةً للجواب عند قسم من النحويين، وإنَّما هي زائدةٌ لازمة، كما لزمت الباء صيغة (أفعل به) في التعجُّب. والثاني: أنَّ هذه الفاء يجوز حذفُها. والثالث: وهو الأهمُّ أنَّها لو كانت رابطةً حقًّا لجواب الشرط، لالتُزِمَ فيها قياسُ الفاء الرابطة فكانت غير لازمة للفعل.

المصادر والمراجع

١. الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب – القاهرة، ط٣/ ٢٠٠٣م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١/ ١٩٩٨م.

٣. الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥ هـ) ، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق ، ١٣٩١هـ-١٩٧١م .

٤. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسَّسة الرسالة – بيروت، ط٣/ ١٩٩٦م .

٥. إعرابُ الجُمل وأشباه الجُمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي – حلب، ط٥/ ١٩٨٩م .

٦. الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، القسم الأوَّل بتحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصريَّة – القاهرة ١٩٩٦م.

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام أبي محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المصري (ت٧٦١ه)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٨. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)،

الدار التونسية للنشر – تونس/ ١٩٨٤هـ.

٩. تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة (رسالة ماجستير)، كريم حمزة حميدي، جامعة بابل/ كلية التربية (صفي الدين الحلِّيّ)/ ٢٠١١م .

١٠. التهذيب الوسيط في النَّحو، لسابق الدِّين محمَّد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني (ت٦٨٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، ط١/ ١٩٩١م.

١١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١/ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

١٢. الجملة الشرطية عند النحاة العرب، لأبي أوس إبراهيم الشمسان، القاهرة، ١٩٨١م.

١٣. حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، لمحمَّد الدمياطي الخُضري (ت١٢٧٨هـ)، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر – بيروت ١٩٩٥م.

١٤. حاشية الدُّسُوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، الشيخ مصطفى محمَّد بن عرفة الدُّسوقي (ت١٢٣٠هـ)، ضبطه وصحَّحه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ط٢/ ٢٠٠٧م.

١٥. حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقيَّة – مصر (د.ت).

١٦. خِزانةُ الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١/ ١٩٨٣م.

١٧. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتاب العربية، القاهرة، الجزء الأول، ط٢، ١٣٧١ه - ١٩٥٢م، الجزء الثاني، ط٢، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م، الجزء الثالث، ط١ ، ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م

١٨. ديوان كثيِّر عزَّة، شرحه: عدنان زكي درويش، دار صادر - بيروت، ط١/ ١٩٩٤م.

١٩. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات أسيانا، قم ، ط١ ، ١٣٨٤هـ

٢٠. سيدنا الخضر (عليه السلام)، لسيد سلامة غنمي، دار الأحمدي للنشر، ط١/ ٢٠٠٠م.

٢١. شرح ألفيَّة ابن مالك، لابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، وقد صار الاعتناء بتصحيحه وتنقيحه على نسخ معتبرة بمعرفة محمد بن سليم اللبابيدي، وهو يباع في المكتبة العثمانية بجوار الجامع الكبير العمري في مدينة ولاية بيروت (د.ت).

٢٢. شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، المُسمَّى (منهج السَّالك إلى الفيَّة ابن مالك)، لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد (ت٩٠٠هـ)، حقَّقه: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١/ ١٩٥٥م.

٢٣. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١/ ١٤٢٨ هـ .

٢٤. شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو، لابن هشام الأنصاري، الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، ومعه حاشية الشيخ ياسين بن زيد العليمي،

حقَّقه وشرح شواهده: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

٢٥. شرح الدماميني على مغني اللبيب، لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ)، صحَّحه وعلَّق عليه: أحمد عزُّو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط١/ ٢٠٠٧م.

٢٦. شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران ، ط٢ ، (د.ت).

٢٧. شرح المفصَّل، لموفَّق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيِّد سيِّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقيَّة، مصر – القاهرة (د.ت).

٢٨. شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد المعتزلي (ت٦٥٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الدار اللبنانية للنشر، ط١/ ٢٠٠٨م.

٢٩. في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، دراسةٌ لغويَّةٌ في شعر السيَّاب ونازك والبياتي، د. مالك يوسف المطَّلبي، دار الرشيد – بغداد ١٩٨١م .

٣٠. قصة موسى مع الخضر عليهما السلام، لأبي العباس محمد بن جبريل الشحري، دار عمر بن الخطاب، مصر، ط١/ ٢٠١١م.

٣١. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣-١٩٨٣م.

٣٢. المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفية المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق وشرح د.طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،

١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط٣، ١٩٧٢م.

٣٤. المقتضب، لأبي العبَّاس محمد بن يزيد المُبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف – القاهرة، ط٣/ ١٩٩٤م.

٣٥. المُنْصِف، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، بتحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العموميَّة – إدارة إحياء التراث القديم، ط١/ ١٩٥٤م.

٣٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيُّوطي، (ج١) شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، د. عبد العال سالم مكرم، و(ج٢ – ٣ – ٤ – ٥ –٦ – ٧) بتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب – القاهرة ٢٠٠١م.

سلام قولا من رب رحيم